

الاعطى للمساكين امانات ثلاث مسنات او اربعة ابعجة واما اذا كانت
مائة وعشرا او مائة وخمسين فلا بد من التبايع والمسنات جميعا



الزكاة العشر



والاجب شيئا من الزكاة فيما دون اربعين من النخز متى بلغت
اربعين وجب فيها جلع من صان او ثني من معز ذكر او ثني و
انما يجوز اخراج المعز عن الضان والعكس لان لفظ العزم بعها و
لفظ الشاة يتناول واحدتها ولا يزال ذلك هو الواجب في الاربعين
وضاعدا حتى ينتهي العدد الى مائة واحدة وعشرين وحتى يبلغ
العدد الى ذلك وجب فيها اثنتان اي شاتان لان ينتهي العدد الى
احدى ومائتين وحتى يبلغ ذلك وجب فيها ثلاث شاة كما تقدم
ذكور او اناث ولا بد الى الواجب ثلاث حتى ينتهي العدد الى اربع
شاة وحتى بلغت اربع شاة وجب فيها اربع شاة كما تقدم ثم
اذا زادت على اربع شاة وكثرت وجب في كل مائة شاة ولا شيء
فيما دون المائة في هذه الحالة والعبرة بالام فيما تولد بين و
حشي واهلي فخوان تلحق العزرة من القلي او الوعل وان العزرة لا
في الزكاة وحقها كالاضية والهدي ومثل ذلك الرقي اي انهما

نصير

هذا هو الصحيح
قال القاسم بن ابي
الانعام سماعا عليه في الزكاة

نصير ام ولد جده وشهد الولد وان كان غير حلقه ادي. والكتا
به والمكسر فاذا كانت الام اهلية وجبت الزكاة في اولادها واخر
اخراج اولادها زكاة للاهليات واجرت اضية وكذا ذلك و
يجتبر في الشاة التي تخرج زكاة وحدها ان تكون بين الاضحية
ولا يلزم ان تكون بصفة الاضحية فلا يجزي دون الى مع من لضا
ولادون التي من المعز قال الامام عليه السلام ويجتبر في ذلك
البقر والابل كما تقدم ويجتبر بالاب في النسب لا بالام في الابد
مبين فلو تزوج فاطمي امه غير فاطمية فولدت ذكر وعق صلح
امام **فصل اعلم** ان لهمة الثلاثة الاصناف
شروطا يختص بها من بين سائر الرموال التي تزكى واحكاما ايضا
تختص بها دون غيرها ولذلك افرز الامام عليه السلام للذكرا
هذه الفصل بعد ان قد قدم الكلام على كل صنف ليكون هذا
الفصل عامقا ليجريها فتكمل بذلك القائمة فقال **ويشترط في**
وجوب الزكاة في هذه الانعام الثلاثة سوم اكثر الحول مع
الطرفين فان تكن سائمة في طرفي الحول واكثر وسطه لم تجب
فيها الزكاة ويكفي في حدتها ساحة وكذا اذا استوفى الرعي و
العلف والمذهب ان السوم لا يفتقر الى النية واذن المالك به غير

ه السوم هو
الكلمة بنسبها من
نبات الرعي ولو
من رعي غيره
بغيرها من موا
يهدى ولا غيرها